

Distr.: General
9 May 2022
Arabic
Original: English



الدورة السادسة والسبعون

البند 140 من جدول الأعمال

تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة

الحالة المالية للأمم المتحدة

تقرير الأمين العام

إضافة

موجز

يستعرض هذا التقرير الحالة المالية للأمم المتحدة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 و 2021 وفي 30 نيسان/أبريل 2021 و 2022 ويستكمل المعلومات الواردة في التقرير السابق للأمين العام (A/76/435). ويركّز التقرير أساساً على أربعة مؤشرات مالية هي: الأنصبة المقررة الواجب دفعها، والأنصبة المقررة غير المسددة، والموارد النقدية المتاحة، والمبالغ غير المسددة المستحقة على المنظمة للدول الأعضاء. ولا يزال الوضع النقدي المرتبط بالميزانية العادية مصدر قلق بالغ. ففي مستهل عام 2021 بلغت قيمة الأنصبة المقررة غير المسددة 808 ملايين دولار، وكانت الأنصبة المحصلة في الربع الأول ناقصة عن المبالغ التقديرية بمقدار 199 مليون دولار. وقد كان على المنظمة أن تبقي على تدابير تقليص النفقات في مطلع العام 2021 وقاية من مخاطر اختلال تنفيذ العمليات. وعلى الرغم من أن الأمانة العامة استطاعت أن تخفف بعض القيود بحلول شهر أيار/مايو، فإن استمرار غموض الحالة المالية الناجم عن عدم انتظام أنماط الدفع قد فرض عليها وضع ضوابط مشددة على النفقات أدت في عام 2021 إلى استمرار تعثر تنفيذ الميزانية وأداء الولايات. فقد جرى تأجيل أو إلغاء عدة أنشطة ونواتج، وسيُبين ذلك في تقارير الأداء. وبالرغم مما أدخل على أدوات الإدارة من تحسينات للتغلب على أزمة السيولة، فإن تلك الأدوات ليس باستطاعتها أن تدرأً ولا أن تعالج أزمة السيولة التي تلوح بوابرها في الأفق والتي يتوقع أن تطرأ في عام 2023 وتزداد حدة في عام 2024 بسبب إعادة الأرصدة الدائنة في عام 2023، ما لم توافق الدول الأعضاء على التدابير التحوطية التي اقترحتها الأمين العام في تقريره عن "تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة" (A/76/429).



وقد تمكنت المنظمة بفضل المبالغ الكبيرة التي حُصّلت في أيار/مايو وتشرين الثاني/نوفمبر 2021 وكذلك الضوابط التي فرضت على الإنفاق في مستهل العام من أن تنهي عام 2021 بفائض مالي قدره 307 ملايين دولار مقارنة بالعجز الذي سجل في عام 2020 وقدره 160 مليون دولار. ولئن كان من حسن الحظ أن تبدأ المنظمة عام 2022 بفائض نقدي في الميزانية العادية، فإنها ليست في وضع مالي أفضل في هذا العام نفسه بسبب تأخر تحصيل الأنصبة المقررة حتى متم شهر نيسان/أبريل.

فقد كانت المبالغ المحصلة في الربع الأول من عام 2022 أقل مما حُصّل في السنوات المالية الثلاث السابقة. ففي الربع الأول من عام 2022، بلغت نسبة الأنصبة المحصلة 42 في المائة مقابل نسبة 43 في المائة في عام 2021 و 50 في المائة في كل من العام 2020 والعام 2019. وكانت المبالغ المحصلة عند منتهى شهر نيسان/أبريل 2022 أقل من التقديرات التي وضعت بما يزيد على 200 مليون دولار. وستكون الحصيلة النهائية لعام 2022 مرهونة باستمرار الدول الأعضاء في الوفاء بالتزاماتها المالية على الوجه الأتم. وستكون مرهونة أيضاً بالإخطارات التي ترد من الدول الأعضاء بشأن اعتزام الدفع، لأن ذلك سيمكن الأمانة العامة من تخطيط نفقات الميزانية على ضوء ما يتوقع تحصيله من اشتراكات؛ وهذا التخطيط ضروري للتخفيف من خطر عجز الأمانة العامة عن الوفاء بالتزاماتها القانونية والحد من الهولة في تسديد ما تراكم من التزامات مع اقتراب نهاية العام.

أما فيما يتعلق بعمليات حفظ السلام، فقد أفضى قرار الجمعية العامة 307/73 الذي نص على رفع القيود المفروضة على اقتراض النقدية فيما بين البعثات العاملة، إضافة إلى قسمة الأنصبة المقررة وتحصيلها في الفترات التي لم تصدر لها ولاية، إلى تحسن كبير في السيولة الإجمالية لعمليات حفظ السلام العاملة، بما في ذلك القدرة على سداد المبالغ المستحقة للبلدان المساهمة بالقوات وأفراد الشرطة. وليس هنالك حالياً أي تأخير في تسديد المدفوعات المتعلقة بتكاليف القوات و/أو وحدات الشرطة المشكلة والمعدات المملوكة للوحدات بالنسبة لجميع البعثات العاملة، ما خلا مبلغ 37 مليون دولار المتعلق بالعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وهو مبلغ لم يُلجأ فيه إلى آلية الاقتراض لاحتمال تأخر سداد القرض للبعثة المقرضة.

وستواصل الأمانة العامة بذل قصارى الجهد للتعجيل بدفع المبالغ غير المسددة المستحقة عن القوات ووحدات الشرطة المشكلة، وكذلك المعدات المملوكة للوحدات. وسيكون تسوية تلك المدفوعات في أوانها مرهونا بإيفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية على وجه التمام وفي موعده مثلما سياتوقف على الإسراع بالانتهاء من إعداد مذكرات التفاهم مع البلدان المساهمة بالمعدات المملوكة للوحدات.

وستتوقف الحصيلة النهائية لعام 2022 بالنسبة إلى جميع العمليات على إيفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية. ويعرب الأمين العام عن تقديره للجهود التي بذلتها الدول الأعضاء التي سددت أنصبتها المقررة بالكامل وفي الموعد المحدد، ويحث بقية الدول الأعضاء على بذل قصارى الجهد لدفع أنصبتها غير المسددة.

أولا - مقدمة

- 1 - يتضمن هذا التقرير معلومات عن مستجدات الحالة المالية للأمم المتحدة التي عرضها الأمين العام على الجمعية العامة في تقريره السابق (A/76/435) واستعراضاً للمؤشرات المالية حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 و 2021 وحتى 30 نيسان/أبريل 2021 و 2022.
- 2 - وينظر هذا التقرير في الحالة المالية للأمم المتحدة استناداً إلى المؤشرات المالية الرئيسية الأربعة التي استُخدمت لقياس مدى قوة المنظمة وهي: الأنصبة المقررة الواجبة الدفع، والأنصبة المقررة غير المسددة، والموارد النقدية المتاحة، والمبالغ غير المسددة المستحقة للدول الأعضاء على المنظمة.

ثانيا - استعراض الحالة المالية

- 3 - واصل الأمين العام بهمة ونشاط تواصله مع الدول الأعضاء بشأن حالة السيولة في المنظمة.
- 4 - وقد حُدِدت الأنصبة المقررة المتعلقة بالميزانية العادية والمحكمتين الجنائيتين الدوليتين في عام 2021 بمستوى يفوق مستواها في العام الذي يسبقه، بيد أن مستوى الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام في العام نفسه كان أقل من مستواها في عام 2020. وكان مبلغ الأنصبة المقررة غير المسددة في نهاية عام 2021 أقل من مبلغها في تمم عام 2020 وذلك بالنسبة إلى جميع فئات الأنصبة المقررة. وكان مبلغ الأنصبة المقررة غير المسددة في 30 نيسان/أبريل 2022 أعلى بالنسبة إلى جميع الفئات الخاضعة للقسم مقارنة بالعام السابق.
- 5 - وخلال عام 2021، كانت الأرصدة النقدية الإجمالية إيجابية بالنسبة إلى جميع فئات العمليات. وبالرغم من العجز النقدي الذي شهده بعض عمليات حفظ السلام في بضع فترات من العام، فقد كان لقرار الجمعية العامة في تموز/يوليه 2019 السماح بالاقتراض (أو تجميع النقدية) فيما بين البعثات العاملة وتحديد وتحصيل الأنصبة المقررة لعام بكامله، الفضل في إتاحة سيولة إضافية كان لها أثر إيجابي في قدرة المنظمة على إدارة العمليات والوفاء بالالتزامات المستحقة للدول الأعضاء.
- 6 - أما فيما يتعلق بتكاليف القوات وتكلفة المعدات المملوكة للوحدات، فقد كان مستوى المبالغ المستحقة غير المسددة للدول الأعضاء أدنى في نهاية عام 2021 بسبب تجميع النقدية والمدفوعات المسبقة التي وردت، وكان المستوى في 30 نيسان/أبريل 2022 أقل مقارنة بالمستوى المسجل في 30 نيسان/أبريل 2021. وبلغ مجموع الخصوم المتعلقة بالمدفوعات للدول الأعضاء لقاء تكاليف القوات ووحدات الشرطة المشكلة والمعدات المملوكة للوحدات 37 مليون دولار بالنسبة إلى عمليات حفظ السلام العاملة و 86 مليون دولار بالنسبة إلى بعثات حفظ السلام المنتهية.

ألف - الميزانية العادية

- 7 - ظلت الميزانية العادية تواجه مشاكل سيولة حادة في السنوات الأخيرة فازدادت بذلك صعوبة تنفيذ الميزانية بكفاءة وفعالية. فارتفع مبالغ المتأخرات في نهاية العام يستند احتياطات السيولة في بداية العام. وعلاوة على ذلك، فإن تحصيل مبالغ كبيرة من الاشتراكات في نهاية السنة التقويمية يستلزم إدارة دقيقة للسيولة، وذلك بمواءمة النفقات مع التدفقات النقدية الواردة طوال العام لضمان عدم اختلال العمليات.

وهذا يمنع الأمانة العامة من تنفيذ خطط استقدام الموظفين والأنشطة المزمعة على وجه التمام، فيتعرقل بذلك أيضا تنفيذ البرامج وأداء الولايات.

8 - وبلغت الاشتراكات المحصلة في الربع الأول زهاء 50 في المائة في كل من عام 2019 وعام 2020 وانخفضت إلى حوالي 43 في المائة في الربع الأول من عام 2021. وازداد انخفاض تلك النسبة إلى ما يقل قليلا عن 42 في المائة في الربع الأول من عام 2022. وبحلول نهاية الربع الثاني، كانت نسبة المبالغ المحصلة 70 في المائة في عام 2020 و 80 في المائة في عام 2021. وعادة ما تكون المبالغ المحصلة في الربع الثالث الأهل؛ إذ لم تتجاوز نسبتها 1,2 في المائة في عام 2020 و 2,5 في المائة في عام 2021. وبلغت الاشتراكات المحصلة في الربع الأخير من عام 2020 نسبة قدرها 26 في المائة وارتفعت تلك النسبة إلى 31 في المائة في عام 2021. وفي الربع الأخير من عام 2021، بلغت قيمة الاشتراكات المحصلة 903 ملايين دولار، مقارنة بما قدره 753 مليون دولار في الفترة ذاتها من عام 2020. وفي عام 2021، فاق مبلغ الاشتراكات التي جرى تحصيلها في تشرين الثاني/نوفمبر مبلغ ما حُصل في كانون الأول/ديسمبر. وكان ذلك مبعث ارتياح لأنه قلب نمط التحصيل في عام 2020 حيث تُقَي أكثر من 300 مليون دولار في الأيام العشرة الأخيرة من العام.

9 - وبلغ العجز النقدي في تشرين الثاني/نوفمبر 2019 رقما قياسيا قدره 520 مليون دولار، كاد أن يلتهم حتى النقد المتاح في حسابات عمليات حفظ السلام المنتهية، بعد ابتلاع احتياطات سيولة الميزانية العادية البالغ قدرها 353 مليون دولار (150 مليون دولار من صندوق رأس المال المتداول و 203 ملايين دولار من الحساب الخاص) وفرض اتخاذ تدابير استثنائية إضافية لاحتواء التكاليف تلافيا لطريان أزمة في السيولة أدهى وأخطر.

10 - وفي عام 2020 وأوائل عام 2021، أجبرت هزلة حالة السيولة الأمانة العامة على مواصلة تنفيذ تدابير أشد صرامة للحفاظ على النقد، فنجحت بذلك في تقليص مخاطر اختلال العمليات واستنفاد جميع احتياطات السيولة. وقد أخرجت هذه التدابير ظهور العجز النقدي في الميزانية العادية إلى أشهر لاحقة من السنة. وفي خلال عام 2018، جرى الاقتراض من صندوق رأس المال المتداول في وقت مبكر وهو أيار/مايو. وفي السنوات اللاحقة، تمكنت المنظمة من تأجيل هذا الاقتراض حتى تموز/يوليه 2019 وأيلول/سبتمبر 2020 وتشرين الثاني/نوفمبر 2021. وتجدر الإشارة إلى أن الاقتراض في تشرين الثاني/نوفمبر 2021 كان أيضا لفترة قصيرة. وفي السنوات الأخيرة، سُجل العجز المالي الأكبر في تشرين الأول/أكتوبر 2018 بمبلغ 488 مليون دولار، وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2019 بمبلغ 520 مليون دولار، وفي كانون الأول/ديسمبر 2020 بمبلغ 334 مليون دولار. وفي عام 2021، لم يكن من الضروري استخدام الحساب الخاص أو النقد المتاح في عمليات حفظ السلام المنتهية لدعم أنشطة الميزانية العادية وذلك بفضل تحسن المبالغ المحصلة وما فرض على الإنفاق من قيود في أوائل العام.

11 - وانتهى عام 2020 بمستوى غير مسبق من الأنصبة المقررة غير المسددة، وصل إلى 808 ملايين دولار، وهو مبلغ يزيد زيادة لافتة عن مبلغ 529 مليون دولار المسجل في نهاية عام 2018. وحتى نهاية عام 2021، كان مستوى الأنصبة المقررة غير المسددة قد انخفض إلى 434 مليون دولار، وهو أدنى مستوى سُجِّل منذ عام 2016.

12 - وفي عام 2022، حُدد مستوى الأنصبة المقررة في مبلغ 2,93 بليون دولار، أي بانخفاض قدره 21 مليون دولار عن مستواها المحدد في عام 2021. ومع أن العام قد بدأ والمنظمة في وضع مالي أفضل مما كانت عليه في السنوات السابقة، إلا أن هذا الوضع الإيجابي لم يدم طويلاً نسبياً، حيث كانت المبالغ المحصلة أدنى من المبالغ التقديرية بما قدره 202 مليون دولار في نهاية نيسان/أبريل 2022، فنقض ذلك جزئياً الحالة الإيجابية التي كانت عليها المنظمة في مستهل العام.

13 - وبلغ مجموع المدفوعات الواردة حتى 30 نيسان/أبريل 2022 نحو 1,8 بليون دولار. وكانت الاشتراكات المقررة غير المسددة حتى 30 نيسان/أبريل 2022 تفوق بما قدره 154 مليون دولار ما لم يكن مسدداً منها في 30 نيسان/أبريل 2021، وهو ما يدل على اتجاه غير إيجابي في المبالغ المدفوعة للميزانية العادية.

14 - وبحلول نهاية عام 2021، بلغ عدد الدول الأعضاء التي سددت أنصبتها المقررة في الميزانية العادية تسديداً كاملاً 153 دولة، وهو عدد يفوق بتسع عدداً الدول الأعضاء التي قامت بذلك بحلول نهاية عام 2020. ويود الأمين العام أن يتوجه بالشكر إلى الدول الأعضاء الـ 153 التي أوفت بالتزاماتها على التمام تجاه الميزانية العادية بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 ويدعو الدول الأعضاء الأخرى إلى أن تنسج على منوالها.

15 - وفي الآونة الأقرب عهداً، وحتى 30 نيسان/أبريل 2022، كان 96 دولة عضواً قد سددت أنصبتها المقررة للميزانية العادية بالكامل، مقارنة بما عدده 98 دولة في التاريخ ذاته من عام 2021. وكانت 53 دولة من تلك الدول الأعضاء سددت أنصبتها المقررة في غضون فترة استحقاق السداد التي مدتها 30 يوماً، ومن ثم حصل السداد في أجله. ويود الأمين العام أن يشيد بتلك الدول الأعضاء الـ 96 لدعمها عمل المنظمة ويحث سائر الدول الأعضاء على دفع أنصبتها المقررة بالكامل في أقرب وقت ممكن.

باء - عمليات حفظ السلام

16 - تختلف الفترة المالية لعمليات حفظ السلام عن الفترة المالية للميزانية العادية، فتمتد من 1 تموز/يوليه إلى 30 حزيران/يونيه، لا من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر، كما أن الأنصبة المقررة لكل عملية تُحدد بمعزل عن غيرها.

17 - وفي نهاية عام 2021، كان مبلغ الأنصبة المقررة غير المسددة لعمليات حفظ السلام يصل إلى 1,4 بليون دولار مقابل 3,2 بلايين دولار في نهاية 2020. ويعزى انخفاض مبلغ الأنصبة المقررة غير المسددة إلى القسمة الجزئية للأنصبة المقررة لسنة حفظ السلام 2022/2021، حيث كان عام 2021 هو السنة الأخيرة من جدول الأنصبة المقررة المعتمد سابقاً والقائم على فترة ثلاث سنوات. وفي عام 2022، حددت الأنصبة المقررة في مبلغ 3,1 بلايين دولار وبلغت المدفوعات التي تُلقيت زهاء 1,6 بليون دولار. وفي 30 نيسان/أبريل 2022، بلغ مستوى الأنصبة المقررة غير المسددة 2,8 بليون دولار، وهو ما يفوق ما كان غير مسدد منها في 30 نيسان/أبريل 2021 بما قدره 341 مليون دولار. وشمل المبلغ غير المسدد البالغ 2,8 بليون دولار 2,4 بليون دولار مستحقة للبعثات العاملة و 396 مليون دولار مستحقة للبعثات المنتهية. وبالنسبة إلى البعثات العاملة، يتصل مبلغ 1,6 بليون دولار بالأنصبة المقررة لعام 2022، في حين يتصل مبلغ 0,8 بليون دولار بأنصبة مقررة محددة في خلال عام 2021 أو قبله.

- 18 - وحتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، كان 56 دولة عضواً سددت كل الأنصبة المقررة المستحقة والواجبة الدفع، وهو عدد يفوق بتسعٍ عدد الدول التي قامت بذلك حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020. ويود الأمين العام أن يتوجه بشكر خاص إلى تلك الدول الأعضاء الـ 56 على مدفوعاتها.
- 19 - وحتى 30 نيسان/أبريل 2022، كان عدد الدول الأعضاء التي سددت كامل أنصبتها المقررة لحفظ السلام المستحقة والواجبة الدفع يبلغ 51 دولة مقابل 53 دولة في 30 نيسان/أبريل 2021. ويود الأمين العام أن يشيد إشادة خاصة بتلك الدول الأعضاء الـ 51 على جهودها.
- 20 - وفي القرار 307/73، وبعد النظر في مقترحات الأمين العام لتحسين الحالة المالية للأمم المتحدة (A/73/809)، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يحدّد الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام لكامل فترة الميزانية، رهناً بتوفر معدلات الأنصبة المقررة للسنوات المنطبقة، بما فيها الفترة التي لم يوافق لها مجلس الأمن بعد على الولاية، على أساس أن النصيب المقرّر "المسبق" سيُعتبر واجب السداد في غضون 30 يوماً من التاريخ الفعلي لتمديد الولاية. وبسبب عدم وجود جدول أنصبة معتمد لعام 2022 لم يكن تحديد الأنصبة المقررة للفترة 2022/2021 ليتأتى إلا في تموز/يوليه للفترة الممتدة حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021.
- 21 - وفي خلال عام 2021، على الرغم من عدم وجود جدول معتمد للأنصبة المقررة لعام 2022، سددت الدول الأعضاء مدفوعات استناداً إلى تقديرات مؤقتة. ويود الأمين العام أن يشكر الدول الأعضاء التي اتصلت بالأمانة العامة وسددت مدفوعات مسبقة على أساس المبالغ المؤقتة. وفي كانون الثاني/يناير 2022، قُسم مبلغ 518 مليون دولار أنصبة مقررة لعمليات حفظ السلام عن "الفترة التي لم تصدر لها ولاية"، وجرى على أساس تلك القسمة تلقي مبالغ من بعض الدول الأعضاء. وإلى جانب الأمور التي قررتها الجمعية العامة، الواردة أيضاً في قرارها 307/73، برفع القيود المفروضة على اقتراض النقدية فيما بين البعثات العاملة، أدى تحديد وتحصيل الأنصبة المقررة للفترات التي لم تصدر لها ولاية إلى تحسّن كبير في السيولة العامة المتاحة لعمليات حفظ السلام العاملة.
- 22 - وحتى 30 نيسان/أبريل 2022، كان 25 دولة عضواً سددت كامل أنصبتها عن كامل سنة حفظ السلام، بما في ذلك عن الفترة التي لم تصدر لها ولاية. ويود الأمين العام أن يشكر هذه الدول الأعضاء على مدفوعاتها الإضافية لكل عمليات حفظ السلام، وهو يناشد مزيداً من الدول الأعضاء النظر في تسديد مثل هذه المدفوعات في محاولة لتحسين السيولة العامة لعمليات حفظ السلام.
- 23 - وعندما لا تكون الاحتياطات النقدية في كل من العمليات كافية لسدّ تكاليف التشغيل، يزداد احتمال تأخير رد التكاليف إلى البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة. وفيما يتعلق بالمدفوعات غير المسددة للدول الأعضاء، بلغ مجموع المبالغ المستحقة للقوات ووحدات الشرطة المشكّلة والمعدات المملوكة للوحدات 138 مليون دولار في نهاية عام 2021، وذلك يمثل نقصاً قدره 20 مليون دولار عن مبلغ 158 مليون دولار غير المسدد في نهاية عام 2020، ويعود ذلك جزئياً إلى ما قرّره الجمعية العامة في قرارها 307/73 بالسماح بالاقتراض فيما بين عمليات حفظ السلام العاملة.
- 24 - وفي 30 نيسان/أبريل 2022، بلغ مجموع الخصوم المتعلقة بالمدفوعات للدول الأعضاء لقاء تكاليف القوات ووحدات الشرطة المشكّلة والمعدات المملوكة للوحدات ما قدره 37 مليون دولار بالنسبة إلى عمليات حفظ السلام العاملة و 86 مليون دولار بالنسبة إلى بعثات حفظ السلام المنتهية.

25 - وقد سددت بالكامل المدفوعات المتعلقة بتكاليف القوات ووحدات الشرطة المشكّلة بالنسبة إلى كل البعثات، باستثناء المدفوعات الخاصة بالعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، التي كانت قد سُددت حتى 31 آذار/مارس 2021. وسددت بالكامل المدفوعات المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات في البعثات العاملة، باستثناء المدفوعات الخاصة بالعملية المختلطة التي سددت حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020. ورغم موافقة الجمعية العامة في القرار 307/73 على إدارة الأرصدة النقدية لعمليات حفظ السلام العاملة كصندوق مشترك، فقد طلبت أيضا إلى الأمين العام أن يضمن عدم تأثر تنفيذ ولاية البعثة المقرّضة سلبا. وعليه، فإن البعثات قيد الانتهاء مثل العملية المختلطة لن تُمنح عادة قرضا من صندوق النقدية المشترك، وذلك بغية الحد من خطر حدوث أثر سلبي على تنفيذ ولايات البعثات المقرّضة بسبب تأخر في سداد القروض.

26 - والأمين العام ملتزم بالوفاء بالالتزامات المستحقة على المنظمة للدول الأعضاء المساهمة بقوات ومعدات بأسرع ما يمكن، كلما سمح وضعها النقدي بذلك. وفي هذا الصدد، يخضع الوضع النقدي لعمليات حفظ السلام لمراقبة مستمرة، وتضع المنظمة في مقدمة أولوياتها تسديد أقصى قدر من المدفوعات الفصلية استنادا إلى المبالغ النقدية والبيانات المتاحة لديها. وبغية تسديد تلك المدفوعات، تعوّل الأمم المتحدة على وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية كاملة وفي حينها، وكذلك على الإسراع في وضع الصيغ النهائية لمذكرات التفاهم المبرمة مع الجهات المساهمة بمعدات مملوكة للوحدات. وفيما يتعلق بفترات الميزانية 2020/2019 و 2021/2020 و 2022/2021، أفضى ما قرّره الجمعية العامة في قرارها 307/73 بالسماح بالاقتراض فيما بين البعثات وتحديد الأنصبة المقررة لكامل فترة الميزانية، إلى تحسّن إمكانية تسوية الالتزامات تجاه الدول الأعضاء، ولكن ذلك لم تكن كافيا بما يتيح تسوية كل المدفوعات في حينها.

جيم - المحكمتان الجنائيتان الدوليتان

27 - في 30 نيسان/أبريل 2022، كانت الأنصبة المقررة غير المسددة للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين تبلغ 91 مليون دولار، منها مبلغ 64 مليون دولار مستحق للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين ومبلغ 21 مليون دولار مستحق للمحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام 1991، ومبلغ 6 ملايين دولار مستحق للمحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة في أراضي الدول المجاورة بين 1 كانون الثاني/يناير و 31 كانون الأول/ديسمبر 1994.

28 - وفي 30 نيسان/أبريل 2022، كان 73 دولة عضوا، مقابل 76 دولة عضوا في عام 2021، قد سددت بالكامل أنصبتها المقررة إزاء المحاكم الثلاث، وهي الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين (التي حددت أنصبتها المقررة آخر مرة في عام 2022) والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة (التي حددت أنصبتها المقررة آخر مرة في عام 2018) والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا (التي حددت أنصبتها المقررة آخر مرة في عام 2016).

29 - وكان الوضع الشهري للأرصدة النقدية للمحاكم إيجابياً على مدى السنوات الثلاث الماضية. وستكون الحصيلة النهائية لعام 2022 مرهونة باستمرار الدول الأعضاء في الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه تلك المحاكم.

ثالثاً - استنتاجات

30 - يود الأمين العام أن يشيد بوجه خاص بالدول الأعضاء الـ 47 التي سددت كل الأنصبة المقررة المستحقة والواجبة الدفع حتى وقت إعداد هذا التقرير، وهي: إثيوبيا وأذربيجان وأرمينيا وإسبانيا وأستراليا وألمانيا وأيرلندا وآيسلندا وإيطاليا والبحرين وبربادوس والبرتغال وبروني دار السلام وبلجيكا وبلغاريا وبوتسوانا وبولندا وتشيكيا وتوفالو والجزائر وجمهورية كوريا وجنوب أفريقيا وجورجيا وسلوفاكيا وسنغافورة والسويد وسويسرا وفرنسا وفنلندا وقبرص وقطر وقيرغيزستان وكندا وكوبا ولاتفيا ولكسمبرغ و ليختنشتاين وماليزيا وموناكو وناورو والنرويج والنمسا ونيوزيلندا والهند وهنغاريا وهولندا اليابان.

31 - ولن تزال العافية المالية للمنظمة مرهونة بوفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية بالكامل وفي حينها. وسيظل تنفيذ البرامج الممولة من الميزانية العادية محدوداً بسبب التنبؤات المتعلقة بالسيولة والغموض الذي يحوم حول حجم مدفوعات الأنصبة المقررة وتوقيتها. وتتعهد الأمانة العامة باستخدام الأموال التي أوّمن عليها بطريقة فعالة من حيث التكلفة بتقديم معلومات عن استخدامها بأقصى قدر من الشفافية.